عدد القتلى بنيران إسرائيل في غزة منذ وقف إطلاق النار يتخطى الألف

القاهرة - (رويترز): قالت وزارة الصحة في غزة أمس الخميس إن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا بنيران إسرائيلية في القطاع تجاوز الألف منذ وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة في أكتوبر الماضي، إذ أفادت تقارير بسقوط ما لا يقل عن ثلاثة قتلى جراء أحدث الضربات. وقال مسعفون إن إسرائيل قصفت سيارة على طريق عمر المختار الرئيسي في مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، في الوقت الذي تستمر فيه أعمال العنف على الرغم من الجهود الجديدة التي يبذلها الوسطاء للتوصل إلى هدنة. ولم يعلق الجيش الإسرائيلي بعد على الواقعة.

وقالت وزارة الصحة إن عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا منذ التوصل إلى الهدنة التي توسط فيها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أكتوبر 2025 بلغ 1008، بما في ذلك الواقعة الأحدث. وتقول إسرائيل إن أربعة من جنودها قتلوا على أيدي مسلحين خلال تلك الفترة. وتقول أيضا إن غاراتها تهدف إلى إحباط هجمات وشيكة من حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) ومسلحين آخرين. ونادرا ما تكشف حماس عن معلومات بشأن مقتل مقاتليها. ولا تزال إسرائيل وحماس في مأزق بشأن كيفية المضي قدما نحو المرحلة التالية من خطة ترامب لغزة والتي تتضمن نزع سلاح حماس وانسحاب القوات الإسرائيلية.

وأفاد مصدران مقربان من المحادثات بأن نيكولاي ملادينوف مبعوث مجلس السلام الذي شكله ترامب بشأن غزة أجرى محادثات هذا الأسبوع في القاهرة مع وسطاء من مصر وقطر وتركيا بعد أن قدمت حماس وفصائل فلسطينية أخرى ردها على ما أطلق عليها خارطة الطريق التي طرحها. وأبلغ المصدران رويترز بأن ملادينوف سلم حماس والفصائل يوم الأربعاء نسخة منقحة من خارطة الطريق تعالج بعض مخاوف الفصائل مع الحفاظ على «الخطوط الحمراء الأساسية» لخطة ترامب. ولم يذكر المصدران مزيدا من التفاصيل. وأكد مسؤول في حماس لرويترز أن الوثيقة قيد الدراسة.

○ الأحزان لا تتوقف في غزة. (رويترز).

ولا تزال القوات الإسرائيلية تسيطر على أكثر من 60 بالمئة من أراضي غزة، إذ أمرت السكان بالخروج ودمرت المباني المتبقية. ويعيش الآن ما يقرب من جميع السكان البالغ عددهم مليوني نسمة، ومعظمهم نزحوا عدة مرات، في شريط ضيق من الأرض على الساحل، غالبا في خيام مؤقتة أو مبان متضررة، تحت إدارة حماس.

إسرائيل تقطع التواصل مع وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي بسبب تصريحات عن الفصل العنصري

القدس المحتلة - (أ ف ب): أعلنت إسرائيل أمس الخميس قطع التواصل مع مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كايا كالاس على خلفية تصريحات نُسبت إليها، قارنت فيها بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر عبر منصة إكس: «نُشر أنه وخلال زيارتها (كالاس) إلى المكسيك قارنت إسرائيل بنظام الفصل العنصري الذي كان قائما في جنوب إفريقيا».

وأضاف: «بناء عليه، وبصفتي وزير خارجية دولة إسرائيل، لا خيار لدي سوى قطع كل الاتصالات مع السيدة كالاس إلى أن تتراجع عن فرية الدم التي وجهتها بحق الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، وهي أيضا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». و«فرية الدم» (أو «اتهام الدم») هو مصطلح مجازي يشير إلى مجموعة من التهم الموجهة ضد اليهود على أنهم يقدمون على القتل لأغراض دينية. وأشار الموقع الأوروبي الإخباري «يوراكتف»، إلى أن كالاس أدلت بهذه التصريحات الشهر الماضي خلال اجتماع مغلق مع مسؤولين مكسيكيين.

وتعليقا على تصريحات ساعر، شددت كالاس على أهمية استمرار الحوار بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، من دون أن تعلّق على التصريحات المنسوبة إليها. ونشرت على منصة إكس: «أقدّر حوارنا وتواصلنا، وأنا منفتحة على الاستمرار بهذه الروح، بكل احترام وبشكل مثمر». أضافت: «يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما دائما بعلاقة بنّاءة مع إسرائيل». وتابعت: «لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، يظل حل الدولتين المسار الوحيد القابل للتطبيق»، لافتة الى أن التكتل القاري «أدان المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، التي تجعل تحقيق هذا الهدف أكثر صعوبة يوما بعد يوم».

وتعقيبا على ذلك، أكد ساعر أن قراره «سيبقى كما هو» الى أن توضح كالاس ما إذا كانت قد أدلت بهذه التصريحات. وقال في منشور جديد على إكس: «الأمر بسيط، إذا كنت قد أدليت فعلا بهذه التصريحات البغيضة والتشهيرية، دافعي عنها، وإذا لم تقوليها، انفي ذلك». وكانت كالاس قد أفادت هذا الأسبوع بأن الاتحاد الأوروبي سيدرس خيارات لتقييد التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، بعد مطالبات من دول أعضاء. وأشارت الى أن عددا منها اقترح فرض عقوبات على وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، من دون التوصل الى توافق بشأنها حتى الآن.

○ كايا كالاس. (رويترز) .

وتزايدت الدعوات لإدراج بن غفير على قوائم العقوبات بعدما نشر الشهر الماضي مقطع فيديو يظهره مشرفا على التنكيل بناشطين محتجزين من «أسطول الصمود» الداعم لغزة، الذي اعترضته قوات الدولة العبرية في عرض البحر، بينما كانوا مقيّدي اليدين وجاثين. وازداد عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة منذ بدء الحرب في غزة في عام 2023، حيث تفيد منظمات حقوقية بوقوع اعتداءات شبه يومية على الفلسطينيين وممتلكاتهم، بلغت مرارا حد القتل. وتحتل إسرائيل الضفة الغربية منذ عام 1967. وواصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة توسيع المستوطنات منذ ذلك الحين، غير أن هذا التوسع تسارع بشكل ملحوظ في ظل حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

أوكرانيا تستهدف مصفاة نفط كبرى في أكبر هجوم على موسكو منذ أعوام

موسكو - (أ ف ب): نفّذت أوكرانيا أمس الخميس هجوما بطائرات مسيّرة على موسكو، في أكبر استهداف للعاصمة الروسية منذ سنوات، ما أدى إلى اندلاع حرائق داخل المدينة وفي محيطها، وشمل الهجوم مصفاة نفط كبرى وتسبب بإجلاء ركاب من أكبر مطارات العاصمة، على ما أفاد مسؤولون. وشاهد مراسلو وكالة فرانس برس أعمدة كبيرة من الدخان الأسود فوق سماء العاصمة الروسية، بينما شوهدت ألسنة اللهب تشتعل في قسم من منشأة نفطية في منطقة كابوتنيا الجنوبية. وتصاعدت أعمدة الدخان فيما استمر الحريق في المصفاة طوال الفترة الصباحية.

وتتزامن هذه الضربات مع استضافة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قادة من جنوب شرق آسيا ضمن قمة روسيا-آسيان المنعقدة في مدينة كازان التي تبعد حوالي 700 كيلومتر شرق العاصمة. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عبر مواقع التواصل إنّ الهجوم هو «ردّ مبرّر تماما على الهجمات الروسية على مدننا ومجتمعاتنا، فضلا عن كونه نتيجة مهمة أخرى لعمليات مقاتلينا ضد المنشآت التي تدعم آلة الحرب الروسية».

وفي وقت لاحق، قال زيلينسكي إن «الأهم هو أن يبدأ الشعب الروسي يشعر بأن شخصا واحدا، بوتين، يخوض هذه الحرب، في حين يدفع الناس العاديون الثمن كاملا»، مضيفا في تسجيل صوتي أرسل إلى الصحفيين «لا نريد هذه الحرب ولم نردها أبدا... لكن إذا كانت أوكرانيا تحترق، فموسكو ستحترق أيضا». وأشارت وكالة تاس الروسية للأنباء إلى أن هذا الهجوم هو الأكبر على موسكو منذ عامين على الأقل.

وهذه المرة الثانية خلال هذا الشهر التي تنفذ فيها كييف هجوما واسع النطاق بالتزامن مع قمة دولية، إذ سبق أن استهدفت سانت بطرسبرغ خلال انعقاد منتدى اقتصادي بارز بالقرب من المدينة. وأعلنت إدارة مطار شيريميتييفو، أحد المطارات الرئيسية في العاصمة الروسية، إجلاء الركاب إلى «ملاجئ آمنة» وفرض قيود على حركة الطيران. وقال رئيس بلدية موسكو سيرغي سوبيانين، في منشور عبر تلغرام، إن «مسيرات عدة تمكّنت من الوصول إلى مصفاة النفط ام ان بي زي» التي تُعد من أكبر مصافي النفط الروسية وتقع في العاصمة موسكو.

ولم يشر سوبيانين إلى حجم الأضرار التي لحقت بالمنشأة، لكنّ عددا من وسائل الإعلام الروسية أفادت بأنّ النيران اشتعلت فيها. وأغلقت السلطات الطرق المؤدية إلى المصفاة. وقال حاكم المنطقة أندريه فوروبيوف إن طائرة مسيّرة أخرى تحطمت داخل مبنى سكني في حي جوكوفسكي، بينما تسبب حطام طائرة مسيّرة في اندلاع حريق داخل مركز تجاري قرب ضواحي العاصمة. وأظهر مقطع متداول عبر وسائل التواصل الاجتماعي دخانا يتصاعد من الطوابق العليا لمبنى سكني.

وأفاد سوبيانين بأن الدفاعات الجوية الروسية أسقطت 180 مسيّرة كانت تقترب من موسكو، في حين ذكرت وزارة الدفاع الروسية أنها اعترضت أكثر من 500 مسيّرة أوكرانية خلال الليل. وقال حاكم منطقة روستوف جنوب روسيا إن ضربة أوكرانية بطائرة مسيرة على المنطقة أسفرت عن مقتل شخص وإصابة اثنين على الأقل. وكثّفت أوكرانيا هجماتها داخل الأراضي الروسية، بما في ذلك على أهداف في العمق الروسي، مستهدفة خصوصا منشآت نقل المحروقات وتخزينها، في مسعى إلى تقويض قدرة موسكو على تمويل عملياتها العسكرية. والهجوم الأوكراني ليل الأربعاء هو الثاني على مصفاة النفط في موسكو هذا الأسبوع.

○ دخان كثيف يتصاعد من مصفاة النفط الروسية بعد أن استهدفتها أوكرانيا بالمسيرات. (رويترز) .

تحالف منظمات غير حكومية: اتفاق واشنطن وطهران يثبت عدم جدوى امتلاك أسلحة نووية

جنيف - (أ ف ب): اعتبرت «الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية» أمس الخميس أن الاتفاق الإطاري الأمريكي-الإيراني لوضع حد لحرب الشرق الأوسط يثبت أن الأسلحة النووية لا توفر أي ميّزة استراتيجية. وقّع الرئيسان الأمريكي دونالد ترامب والإيراني مسعود بيزشكيان يوم الأربعاء الاتفاق الرامي إلى وضع حد لحرب الشرق الأوسط التي أحدثت هزّة في الاقتصاد العالمي. ويمهّد الاتفاق لمفاوضات مفصّلة بشأن برنامج إيران النووي وتخفيف العقوبات المفروضة على طهران.

وشدّدت «الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية» (ICAN) التي حصلت على نوبل للسلام عام 2017 لدورها في صوغ «معاهدة حظر الأسلحة النووية»، على أن الاتفاق كشف عن محدودية الجدوى التي توفرها الترسانات النووية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل. اندلعت الحرب في 28 فبراير عندما نفّذت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات على إيران. وقالت مديرة ICAN التنفيذية ميليسا بارك في بيان إن «العبرة التي تم استخلاصها من هذه الحرب هي عكس ما تسعى البلدان المسلّحة نوويا لإقناعنا به».

وأضافت «هاجمت قوّتان نوويّتان دولة لا تملك أسلحة نووية وأجبرت القوتان النوويتان على إيقاف» الحرب. ورأت أنه كان من الواضح بالتالي أن «الأسلحة النووية لم تجلب الأمن ولا النفوذ. كل ما فعلته هو دفع الولايات المتحدة إلى شفا إنهاء حضارة بكاملها». يتضمن نص الاتفاق تعهّدا إيرانيا بعدم «امتلاك أو تطوير أسلحة نووية». لكن الإعلان لا يعدو كونه «إعادة تأكيد لما خلص إليه المفتشون الدوليون قبل وقت طويل من اندلاع الحرب التي أفضت إليه: أن إيران دولة لا تمتلك أسلحة نووية»، بحسب ما ذكرت الحملة.

ولفتت إلى أن إيران طرف في «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية» منذ العام 1970 «وهي ملزمة قانونيا بصفتها دولة غير حائزة أسلحة نووية، بألا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، كما أنها خاضعة لآليات الرقابة والتفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية». في المقابل، فإن «إسرائيل ما زالت الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك أسلح نووية»، وفق الحملة. ولفتت إلى أن إسرائيل تملك حوالي 90 سلاحا نوويا ولم توقع أيا من «معاهدة حظر الأسلحة النووية» و«معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية».

وأكدت الحملة أن «السلام الدائم يتطلب مواجهة الترسانة الموجودة بالفعل بدلا من التركيز على تطبيق إجراءات على دولة لا تملكها». وأعربت «الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية» عن أملها أن تستخلص الحكومات «العبر الصحيحة من حرب أثبتت أن الأسلحة النووية خطيرة ولا أهمية لها من الناحية الاستراتيجية».

○ هيغسيث لدى مشاركته في اجتماع وزراء حلف الناتو في بروكسل. (أ ف ب) .

هيغسيث يعلن مراجعة للوجود العسكري الأمريكي في أوروبا

بروكسل - (أ ف ب): صعّد وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث أمس الخميس الضغوط على كندا والحلفاء الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، معلنا عن مراجعة واشنطن انتشارها العسكري في أوروبا في غضون ستة أشهر. وكان وزير الحرب الأمريكي وفق المسمّى الجديد لحقيبة الدفاع في الولايات المتحدة قد اعتمد نبرة توفيقية بعيد وصوله إلى مقرّ الحلف في بروكسل، لكنه سرعان ما جنح إلى التصعيد، مع انتقاد لاذع لبعض الحلفاء الأوروبيين. وقال هيغسيث خلال اجتماع لوزراء الدفاع لدول حلف شمال الأطلسي «أعلن اليوم مراجعة مدة ستة أشهر.. ستبحث وجود القوات الأمريكية وتمركزها في أوروبا».

وأشار الى أن مدة هذه المراجعة «قد تكون أقل» من الأشهر الستة. وشدّد الوزير على أن الخطوة هدفها أيضا ضمان أن يكون «الوصول والتمركز والتحليق في الأجواء.. محددا بوضوح ومضمونا» للقوات الأمريكية، بعدما فرضت دول أوروبية قيودا على استخدام واشنطن قواعد عسكرية على أراضيها خلال الحرب في الشرق الأوسط. واعتبر هيغسيث أن هذا الأمر «كان مخزيا. هؤلاء الحلفاء عرّضوا أبناء وبنات أمريكا... للخطر. لا عذر لذلك». وذكّر وزير الدفاع الأمريكي الحلفاء الأوروبيين بامتعاض ترامب من عدم مساهمتهم في إعادة فتح مضيق هرمز الذي عطلت إيران الملاحة فيه خلال الحرب. وأوضح «كما قال الرئيس ترامب، وبحق، لقد اختبرنا حلفاءنا لدعم أمريكا عندما طلبنا مساعدتهم، والكثيرون منهم أخفقوا» في الاختبار.

ومنذ زمن، تطالب الولايات المتحدة الدول الأوروبية بـ«تقاسم العبء» على نحو أفضل فيما يخصّ الدفاع عن أوروبا، غير أن هذا المطلب ازداد إلحاحا منذ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض العام الماضي. وهدّد هيغسيث أيضا دول الحلف بخفض مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية الناتو، إذا لم تفِ بعض البلدان بالالتزامات التي قطعتها العام الماضي خلال قمّة لاهاي. وهو صرّح أنه من الآن فصاعدا، سيكون دفع واشنطن لمستحقاتها في إطار التكاليف التشغيلية للحلف، والبالغة 790 مليون دولار خلال سنة 2026، «مشروطا» ببلوغ الحلفاء أهداف الإنفاق في المجال الدفاعي. وأوضح «حيثما لا ينفق الحلفاء الآخرون بقدر من الإلحاح، ستنخفض مساهماتنا في الرسوم».

وخلال قمّة الناتو التي عقدت العام الماضي في لاهاي، تعهّد الحلفاء بتخصيص 5 في المئة على الأقلّ من إجمالي الناتج المحلي في دولهم للنفقات الأمنية بحلول 2035، من بينها 3,5 في المائة للنفقات العسكرية حصرا. وكان هيغسيث قد أقرّ في وقت سابق الخميس بأن «دولا كثيرة وفت بالالتزامات»، لكن «لا بدّ للبعض منها أن يبذل مزيدا من الجهود. وسنتكلّم عن الأمر بصراحة، أكان ذلك في الدوائر الخاصة أو تلك العامة». وصرّح «أظنّ أنه من المهمّ أن يتحلّى الأصدقاء بالصدق فيما بينهم».

ولفت الأمين العام للناتو مارك روته من جهته إلى «الأموال الطائلة» التي بات ينفقها الحلفاء في هذا المجال. والعام الماضي، أنفقت كندا والدول الأوروبية العضو في التحالف 90 مليار دولار أكثر من العام السابق، بزيادة نسبتها 20 في المائة تقريبا، بحسب روته. كما بلغت كلّ دول الناتو الهدف المحدّد في 2014 بواقع 2 في المائة من النفقات العسكرية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. غير أن مسؤولين في الناتو أشاروا إلى أن ثلاث دول أوروبية، من بينها الجمهورية التشيكية وسلوفينيا، تراجعت إلى ما دون نسبة 2 في المائة هذه السنة، في حين أن دولا كثيرة أخرى، من بينها فرنسا، بالكاد تتخطى هذا المعدّل.